لنعمل جميعاً دون مواربة من أجل إصلاح منظومة الحكم الرشيد

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

وافق على الحسابات الختامية للموازنات للسنة المالية 2011.. مجلس الوزراء:

إقرار مشروع الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي 2012 – 2025م

التأكيد على أهمية اضطلاع مؤسسة موانئ خليج عدن بمسؤوليتها في تشغيل الميناء

صنعاء/ سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة على الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2011م، ومشاريع قوانين ربطها.. ووجه وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية، بالتنسيق مع وزير المالية، باتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة ومتابعة إصدارها.

تشكيل لجنة لوضع المعالجات للحفاظ على الآثار من الاعتداء والنهب

مناقشة مشروع قانون الشركة اليمنية القابضة للتنمية العقارية

وقد وافق المجلس على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011م بإجمالي عام للموارد الفعلية للموازنة بمبلغ تريليون و761 مليار و641 مليون و869 ألف ريال موزعة على أبواب الموازنة، فيما بلغ إجمالي النفقات الفعلية للموازنة 2 تريليونين و97 مليار و354 مليون و644 ألف ريال، وبذلك فان العجز الفعلي للموازنة العامة للسنة المالية 2011م بلغ 335 مليار و711 مليون و15 ألف ريال وبزيادة عن العجز المقدر في الموازنة لنفس العام بمبلغ 19 مليار ريال.

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2010 وذلك بإجمالي عام الموارد الاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ وقدره 397 مليار و450 مليون و74 ألف ريال وإجمالي عام فائض النشاط الجاري وفائض الموازنة بمبلغ 78 مليار و398 مليون و153 ألف ريال وبإجمالي عام عجز النشاط الجاري وعجز الموازنة قدره / 5 / مليارات و206 ملايين و408 آلاف ريال.

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2011م، بإجمالي عام للموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ 462 مليار و801 مليون و656 ألف ريال، في حين قدر إجمالي عام الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ 402 مليار ريال وبصافي زيادة بلغت حوالي 61 مليار ريال وبنسبة 15 بالمائة، فيما بلغ إجمالي فائض النشاط الجاري وفائض الموازنات بمبلغ 78 مليار ريال في حين قدر هذا الفائض في اعتمادات الموازنة بمبلغ 74 مليار ريال بصافي زيادة بلغت 4 مليارات ريال وبنسبة 5 بالمائة.

كما وافق مجلس الوزراء على الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط للسنة المالية 2011 بإجمالي عام لكل من الاستخدامات والموارد الفعلية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي مبلغ وقدره تريليونان و825 مليار ريال، بصافي نقص عن المقدر بلغ 656 مليار ريال، منها تريليونان و402 مليار ريال إجمالي كل من الاستخدامات و الموارد الجارية الفعلية، و432 ملياراً جملة الاستخدامات والموارد الرأسمالية، في حين بلغت جملة فائض النشاط الجاري الفعلي 74 مليار ريال حصة الحكومة منه 45 مليار ريال.

و فيما يخص الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي فقد بلغت جملة كل من الاستخدامات والموارد الفعلية 129 مليار ريال منها 75 ملياراً جملة الاستخدامات والموارد الجارية الفعلية ومبلغ 55 مليار ريال إجمالي الاستخدامات والموارد الرأسمالية الفعلية.

أما الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع المختلط فان إجمالي كل من الاستخدامات والموارد الفعلية فقد بلغت 89 مليار ريال.

وأوضح وزير المالية خلال استعراضه النتائج الإجمالية للحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2011م أن وزارة المالية أعدت الحسابات الختامية بالتعاون مع جميع وحدات الخدمة العامة ومن واقع ما قدمته هذه الوحدات من حسابات ختامية ومرفقات، لافتا إلى ما اتبعته وزارة المالية من منهجية عمل متطورة لإعداد هذه الحسابات سواء من حيث الأخذ باليات جديدة في إطار الوزارة أمكن من خلالها تسريع أعمال المراجعة والمتابعة وتصويب الأخطاء أو تلك المتمثلة بالتواصل مع ممثلي الوزارة لاستكمال البيانات، إضافة إلى التنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في إعداد هذه الحسابات.

وأشاد مجلس الوزراء عاليا بالجهود غير العادية المبذولة من قبل وزارة المالية في إعداد الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2011م وعملية المتابعة والمراجعة والمطابقة والتصويب لهذه الحسابات، لتقديمها في الموعد الدستوري والقانوني المحدد إلى مجلس النواب.. معتبرا انجاز هذه الحسابات وتقديمها في ظل هذه الظروف وفي هذا التوقيت انجازا مميزا يحسب للحكومة بشكل عام ولوزارة المالية على وجه الخصوص.

وألزم مجلس الوزراء وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي لم ترفق كشوف الجرد للموجودات الثابتة والمتداولة ضمن مرفقات الحساب الختامي للعام المالي 2011م بسرعة تقديمها إلى وزارة المالية وفقا للنماذج المعدة وفي مدة أقصاها شهر من تاريخه.. موجها وزارة المالية بمتابعة الجهات المتخلفة عن تقديم كشوف الجرد والجهات التي لم تستوف عناصر الجرد للعام المالي 2011م والرفع بالجهات التي لم تلتزم إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات بشأنها.

وشدد المجلس على أهمية الالتزام بالعمل بالقانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وبكافة القرارات والتعليمات الصادرة عن وزارة المالية بشأن أسس قفل وإعداد الحسابات الختامية والكتاب الدوري الخاص بالقواعد الواجب إتباعها عند جرد المخازن وكافة الممتلكات الحكومية في نهاية السنة المالية.

وأقر مجلس الوزراء مشروع الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي 2012 - 2025م، وكلف وزيري الثروة السمكية والتخطيط والتعاون الدولي بالعمل على حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية من شركاء اليمن في التنمية.

ويهدف المشروع المقدم من وزير الثروة السمكية إلى إيجاد إستراتيجية واضحة لتطوير وتنمية القطاع السمكي بطريقة مستدامة وإيجاد إدارة متكاملة انطلاقا من حقوق واحتياجات الأجيال الحالية والقادمة، خاصة أن القطاع السمكي يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الاقتصادية وتعول عليه آمال كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ولعب دور حيوي في توفير الأمن الغذائي.

وتحوي الإستراتيجية التي ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعدادها وتطويرها تحليلا شاملا للوضع الراهن بين التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع السمكي في المجالات المختلفة، إضافة إلى الرؤية والأهداف والحلول التي تبدأ بخطة عمل تنفيذية لمدة خمس سنوات 2012 - 2016م تتضمن البرامج والمشاريع التي من شانها تحقيق أهداف قطاع الثروة السمكية.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع الإستراتيجية الوطنية لإدارة مياه التوازن (الصابورة) في الجمهورية اليمنية، والمقدمة من وزير النقل.

ويأتي إعداد هذه الإستراتيجية في ظل المخاطر المتزايدة من تأثيرات الكائنات الدخيلة والغازية المنقولة عبر مياه التوازن في السفن، ووضع إطار وطني يتناغم مع الإطار الدولي لضبط وإدارة ذلك بما يتوافق مع متطلبات ومعايير الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه التوازن والرواسب في السفن، الذي من شانه تعزيز القدرات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على البيئة البحرية وتجنب الأضرار المحتملة على الاقتصاد والبيئة والصحة العامة.

وتتكون الإستراتيجية من ستة أجزاء تشمل المقدمة والالتزامات القانونية، وإستراتيجية إدارة مياه التوازن، إضافة إلى الترتيبات المؤسسية وخطة العمل التشغيلية والخطة التنفيذية.

واعتمد مجلس الوزراء المدونة الخاصة بإعمال مبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة، بعد مراجعتها من قبل اللجنة الوزارية المكلفة باستيعاب الملاحظات المقدمة عليها.. ووجه الوزراء المختصين ورؤساء وحدات الخدمة العامة بإجراء مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات السارية كل فيما يخصه باتجاه تطويرها بما يتوافق مع ما ورد بهذه المدونة وبما ينسجم مع مبادئ وقواعد الحكم الرشيد بصفة عامة، على أن يتم إخضاع هذه المدونة للمراجعة الدورية لاستيعاب المستجدات ومواكبة التطورات أو المتغيرات الدستورية والتشريعية.

وتهدف المدونة إلى التصدي للممارسات غير المشروعة وتصحيح المفاهيم والقناعات الخاطئة التي ترسخت لدى البعض نتيجة غياب القدوة والافتقار إلى الشفافية وانعدام المساءلة، وكذا إرساء أسس ومداميك الدولة المدنية الحديثة دولة المؤسسات والقانون والمواطنة المتساوية، وتصويب السلوكيات غير السوية وحماية الحقوق والممتلكات العامة والخاصة وصون حقوق وحريات المواطنين وكرامتهم الإنسانية، إضافة إلى إشاعة القيم الايجابية بين أفراد المجتمع وإعادة الاعتبار لمبادئ العدل والإنصاف والجدارة وتكافؤ الفرص وتعزيز النهج الديمقراطي القائم على قواعد المشاركة والشفافية والمساءلة.

وأكدت المدونة أن التعامل مع هدف إرساء قواعد الحكم الرشيد في الخدمة العامة ينبغي أن يتم وفق رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار أهمية مراعاة البعد التربوي لإنجاح هذا التوجه وبلوغ غاياته، والسعي لتعميق الفهم الصحيح لقيم الحرية والعدالة وإذكاء الوعي بأهمية الممارسة السليمة للتعددية السياسية والحزبية.. وشددت على كافة وحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية أن تأخذ باعتبارها في كل ما يتعلق بإدارة أنشطتها وتسيير أعمالها وفي إدارة وتصريف شئونها وفي علاقتها بجمهورها الداخلي والخارجي وفي كل ما يصدر عنها من قرارات وما تتخذه من إجراءات والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وقواعده الراسخة بصفة عامة وفي مقدمتها مبادئ سيادة القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة.

وبارك مجلس الوزراء في ضوء تقرير وزير الشئون القانونية الاتفاق الودي الذي تم التوصل إليه بين مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية وموانئ دبي العالمية، وتخلت بموجبه عن مصالحها في شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ لصالح المؤسسة التي ستضطلع بكامل مسئوليتها نحو تشغيل الميناء.. معبرا عن ارتياحه لنتائج هذا الاتفاق الذي يعكس متانة العلاقات الراسخة بين اليمن والإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والحرص المشترك على تعزيزها وتطويرها.

وأكد المجلس أهمية اضطلاع مؤسسة موانئ خليج عدن بمسئوليتها في تشغيل ميناء عدن حتى يتمكن من استعادة مكانته الإستراتيجية والتاريخية والإسهام في رفد الاقتصاد الوطني.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير شئون المغتربين حول نتائج زيارته للمملكة العربية السعودية ولقاءاته بالمسئولين والجاليات والمغتربين اليمنيين في المملكة، وما تم التوصل إليه من تفاهمات لترتيب اوضاع العمالة اليمنية وازالة القيود المفروضة عليها واعطائها الاولوية في الاستقدام.

وعبر الاخ رئيس مجلس الوزراء باسمه ونيابه عن اعضاء حكومة الوفاق الوطني عن تقديره العالي للدور الذي يقوم به وزير شئون المغتربين في متابعة وتلمس هموم واوضاع الجاليات اليمنية في مختلف الدول وخاصة في البلدان المجاورة، وكذا الجهود التي يبذلها لتطوير اداء الوزارة للقيام بواجباتها تجاه المغتربين.

ونوه بما ابداه المسئولون السعوديون من تفهم كبير للقضايا والمشاكل التي تم اطلاعهم عليها والخاصة بالمغتربين اليمنيين واستعدادهم لحلها ووضع المعالجات اللازمة لها بالتعاون بين البلدين الشقيقين، مؤكدا ان ذلك يعكس متانة وتميز علاقات الجوار والاخاء الحميم الذي يربط اليمن والمملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبا.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الثقافة الخاص بالاثار اليمنية عمليات التنقيب والتوثيق والصيانة وطرق مكافحة التهريب.. وشكل بهذا الخصوص لجنة وزارية من وزراء الثقافة والدفاع والداخلية والمالية والادارة المحلية والخدمة المدنية ورئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف تتولى دراسة التقرير ووضع المعالجات والحلول اللازمة بما يكفل الحفاظ على الآثار والمواقع والمعالم الاثرية من الاعتداء والنهب والتهريب والتخريب والتلف والرفع بالنتائج الى المجلس خلال شهر من تاريخه.

واحال مجلس الوزراء تقرير اللجنة الوزارية بشان عملية الحفاظ على المخطوطات الى وزراء الثقافة والمالية والخدمة المدنية والشئون القانونية للمزيد من المراجعة ودراسة الحلول المقترحة للتحديات التي تواجهها المخطوطات اليمنية والرفع الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من وزير الصناعة والتجارة بشان اوضاع الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية (يدكو).. وأقر بهذا الشان احالة التقرير الى لجنة وزارية تضم وزراء الدفاع والمالية والصناعة والتجارة والصحة العامة والسكان والخدمة المدنية لدراسة التقرير وما تضمنه من مقترحات وحلول لمعالجة اوضاع الشركة وتقديم نتائج عملها الى المجلس لاتخاذ ما يلزم.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون الشركة اليمنية القابضة للتنمية العقارية والاستثمار .. وكلف لجنة من وزراء المالية والصناعة والتجارة والشئون القانونية والخدمة المدنية ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار لتقييم مدى الحاجة الى قانون خاص بهذه الشركة او امكانية تعديل القانون النافذ الخاص بالشركات والمؤسسات العامة لاستيعاب التطورات والاحتياجات الخاصة بعمل الشركة والشركات المماثلة.

واستعرض مجلس الوزراء مشروع القرار الخاص بشان انشاء مجلس التمريض اليمني المقدم من وزير الصحة العامة والسكان.. واحال المشروع الى لجنة وزارية من الصحة العامة والسكان والمالية والخدمة المدنية لدراسة المشروع والرفع الى المجلس بنتائج عملها للمناقشة.

ويهدف مشروع انشاء المجلس اليمني للتمريض الى تطوير مهنة التمريض والقبالة بما من شانه حماية وخدمة المجتمع وتعزيز دور المهنة، وكذا الاسهام في تنظيم الممارسة التمريضية وتشجيع عملية البحوث والدراسات العلمية في مجالات المهنة، اضافة الى زيادة المعارف النظرية لمختلف فئات التمريض العامة والتخصصية وتوفير فرص التعليم المهني والتخصصي والتدريب المستمر للكادر التمريضي.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب للفترة من 1– 15 سبتمبر الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير العدل حول مشاركته في فعاليات المنتدى العربي لاسترداد الاموال المنهوبة الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة في الفترة من 11 – 13 سبتمبر الجاري.

شباب اليمن ينظم حفلاً خطابياً بذكرى الثورة بالبيضاء

البيضاء / محمد صالح المشخر:

نظم فرع اتحاد شباب اليمن بمحافظة البيضاء حفلاً خطابياً وفنياً بمناسبة اليوبيل الذهبي لثورة 26 سبتمبر الخالدة والتاسعة والأربعين لثورة 14 أكتوبر المجيدتين.

وفي الحفل أشار وكيل المحافظة حسين قحطان ديان إلى ان الثورة اليمنية قضت على الاستبداد والتخلف ووحدت كل أطياف الشعب اليمني في خندق التنمية والبناء ...لافتا الى ان الاحتفال بمرور 50 عاما يجسد الشعور بالمسؤولية ومواصلة النضال في ترسيخ قيم الوحدة واستكمال مسيرة النهوض والبناء .

وأشار إلى الأهمية التي مثلتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر المجيدتين في حياة الشعب اليمني بما مثلته من انجازات على كافة المستويات ومهدتا لتحقيق وحدته المباركة في 22 مايو 1990م.

وأشار ديان إلى المنجزات التي حققها شعبنا بانتصار ثورتيه سبتمبر وأكتوبر في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والاستثمارية.

موكدا وقوف أبناء وشباب محافظة البيضاء ضد الإرهاب باعتباره دخيلا على الإسلام وعنصر هدم وتشويه له ودعيا أبناء محافظة البيضاء التي التكاتف والعمل معا من تعزيز الأمن والاستقرار وتحسين مستوى الحياة الكريمة لمواطني المحافظة .

من جانبه أكد رئيس فرع اتحاد شباب اليمن بمحافظة البيضاء ناصر عبدربة العامري أهمية المناسبة وما تمثله للشعب من ثورة تغير حقيقي في استعادة اليمن الحضاري واستعادة أمجاده ...مشيرا إلى أن الاحتفال بالمناسبة يعزز روابط الاخوه الوطنية ويحافظ على رصيد المناضلين والشهداء في سبيل الثورة الخالدة .

ولفت العامري إلى أن محافظة البيضاء قدمت قوافل من الشهداء في سبيل نجاح الثورة وانها اليوم تشارك مع كافة ابناء الوطن في تحقيق التلاحم والتآخي ونبذ العنف والتطرف. .مؤكدا على اهمية التلاحم والتعاون في مسيرة بنا ء دولة اليمن الحديثة وصناعة مستقبل افضل للأجيال .

تخلل الحفل العديد من الفقرات والأغاني والقصائد المعبرة عن الثورة اليمنية 26 سبتمبر ونالت استحسان الحاضرين .

وفي ختام الحفل تم تكريم العديد من رواد الحركة الشبابية والرياضية والفنية بمحافظة البيضاء الذي ينظها فرع اتحاد شباب اليمن بالمحافظة

العاقل يدعو محلي أبين لتفعيل نشاطه لإعادة إعمار المحافظة

أبين/ سبأ:

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة أبين في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ جمال ناصر العاقل عددا من القضايا المتصلة بتفعيل نشاطها والجهود المبذولة لإعادة الإعمار في المحافظة.

وفي الاجتماع الذي عقد بحضور الأمين العام للمجلس المحلي ناصر عبدالله الفضلي أكد المحافظ العاقل أهمية الارتقاء بعمل ونشاط جميع لجان الهيئة الإدارية في إطار تفعيل نشاط الهيئة الإدارية بما يتزامن ذلك مع ما تعيشه محافظة أبين من أوضاع استثنائية تتطلب مضاعفة الجهود للوصول إلى تطبيع كافة أشكال الحياة والتغلب على الصعاب الراهنة والمتمثلة في إعادة اعمار ما دمرته حرب القاعدة على أبين وعودة النازحين إلى ديارهم .

وأشار إلى أن الجرح النفسي الذي عانى منه أبناء أبين ما يقارب من العام والنيف بحاجة إلى وقت طويل حتى يطيب وهذا ما ينبغي أن تعيه كل المنظمات المحلية والإقليمية التي التزمت بتعهدات لصالح عودة النازحين ثم تنصلت منها.

وطالب المحافظ العاقل جميع المنظمات الدولية والمانحة إلى عدم التردد في تقديم الدعم والرعاية لهذه المحافظة.. مؤكدا أن قيادة المحافظة وكل هيئاتها التنفيذية والحكومية ستكون عونا لها.

وذكر أن كل الأعمال التي تتم الآن في الميدان هي بجهود ذاتية من المؤسسات المحلية في قطاعات الكهرباء والمياه باعتبار هاتين الخدمتين أساسيتين ومهمتين لعودة نازحي المحافظة.. مشيراً إلى أن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي تستعد حاليا لتركيب خمس مضخات إضافية وخمسة مولدات قوة 80 كيلووات بكلفة خمسة وثلاثين مليون ريال لتحسين إمدادات المياه لعاصمة المحافظة زنجبار أكثر مدن المحافظة خرابا و تضررا من الحرب الظالمة التي شنتها القاعدة على أبين .

ونوه بجهود وزير الزراعة في مساعدته حل الكثير من مشكلات الري لموسمي الصيف والخريف.

وقد وقفت الهيئة الإدارية أمام تقرير مقدم من الأمين العام للمجلس المحلي رئيس اللجنة الخاصة بمناقصات خليجي عشرين واستكمال كافة المشاريع قيد التنفيذ وفقا للضوابط التي حددتها اللجنة وكذا تهيئة كل الظروف المناسبة للبدء في تنفيذ مشروع سد حسان البالغة كلفته مئة وعشرين مليون دولار بتمويل من صندوق أبو ظبي والمقرر البدء في تنفيذه من قبل الشركة الصينية في 15 أكتوبر القادم .

كما استعرضت الهيئة الإدارية المواضيع والتقارير المتعلقة بدوره المجلس المحلي القادمة .